

فتح المغیث شرح ألفية الحديث

وغيرها ما نصه ليس في هذا وسوسه بل هو في غاية التحقيق وابن دقيق العيد نفي القطع بكونه موضوعا بمجرد ذلك لا الحكم بكونه موضوعا لأنه إذا أقر يؤاخذه بإقراره فيحكم بكون الحديث موضوعا أما أنه يقطع بذلك فلا .

قلت وفيه نظر والظاهر ما قدرته ولا ينazuء فيه الفروع المذكورة وكذا تعقب شيخنا شيخ الشارح حيث مثل في النكت لقول ابن الصلاح أو ما يتنزل منزلة إقراره بما إذا حدث عن شيخ ثم ذكر أن مولده في تاريخ بعلم تأخره عن وفاة ذاك الشيخ بجريان الاحتمال المذكور أيضا فيجوز أن يكذب في تاريخ مولده بل يجوز أن يغلط في التاريخ ويكون في نفس الأمر صادقا ويمكن أن يقال إن تنزيله منزلته يقتضي فاكتفى به ذلك فاكتفى به عن التصرير وعلى كل حال فما مثلت به أولى فإنه لم يصدر منه قول أصلا .

تنتمة يقع في كلامهم المطروح وهو غير الموضوع جزما وقد أثبتته الذهبي نوعا مستقلا وعرفه بأنه ما نزل عن المضعيف وارتفع عن الموضوع ومثل له الحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحسن عن علي وبجويبر عن الصحاح عن ابن عباس .

وقال شيخنا وهو المتروك في التحقيق يعني الذي زاده في نحيته وتوضيحها وعرفه بالمتهم راويه بالكذب